دعوى تأثر الإمام الغزالي (ت ٥٠٥ ﻫ) بالفلسفة والرد عليها

أ.م. د. محمد محسن راضي*

ملخص البحث

هذا البحث دراسة تتبع فيها الباحث دعوى تأثُّر الغزالي بالفلسفة، وتبيَّن أنَّها لا تخرج عن ثلاث أمور، الأولى: دعوى تأثُّر الغزالي بالفلسفة عندما اطلع على آراءهم، والثانية: دعوى تأثُّره بالفلسفة بناء على ما نسب إليه من كُتُب، والثالثة: دعوى تأثُّره بالفلسفة لاهتمامه بالمنطق والتأليف فيه، ثُمَّ أعقبها الباحث بالتحليل والنقد والرد، وكانت نتيجة الدراسة براءة الإمام الغزالي من هذه الدعوى.

Abstract

This article is a study in which the author follows the claim that Al-Ghazali was influenced by philosophy, and it was found that it does not depart from three matters, the first: the claim that Al-Ghazali was influenced by philosophy when he looked at their views, and the second: the claim that he was influenced by philosophy based on what books were attributed to him, and the third: the claim that he was influenced by philosophy because of his interest in logic and the authorship in it, then the author followed it with analysis, criticism and response, and the result of the study was the innocence of Imam Al-Ghazali from this lawsuit.

* جامعة الانبار / كلية العلوم الإسلامية .

المقدمة

لا يخفى على أحد مكانة الإمام الغزالي رحمه الله تعالى، وجهوده في التصنيف، في شتى العلوم والفنون، ومن ذلك المنطق، وردوده على الفلاسفة، ولكن ما يُثير الاستغراب هو دعوى تأثُّره بالفلسفة، وأبعد من ذلك دعوى بعض المعاصرين أنَّه كان يُخفي ذلك، وأنَّه صنَّف كُتُباً تضمَّنت حقيقة اعتقاده بتلكم الآراء، أخفاها عن الناس، إلا لفئة مخصوصة.

وتأتي هذه الدراسة: **(دعوى تأثر الإمام الغزالي بالفلسفة والرد عليها)**؛ لمعالجة هذه المشكلة، بما تهدف إليه من: تحديد أبرز المجالات التي اعتُمدت في هذه الدعوى، ثُمَّ تحليلها ونقدها، وُصُولاً إلى بيان حقيقة هذه المزاعم.

وتتجلى أهمية البحث، في بيان حقيقة تأثُّر الغزالي بالفلسفة، ودفع شبهة تسربها إليه، ونقض دعوى تأثُّره بها.

سلك الباحث في هذه الدراسة منهجية استقرائية تحليلية نقدية، حيث تتبع أبرز ما استند إليه مدعو تأثُّر الغزالي بالفلسفة، ثُمَّ تحليلها، والرَّد عليها.

وفي ضوء ما سبق جاءت خطة البحث في ثلاثة محاور: **الأول:** دعوى تأثُّر الغزالي بالفلسفة عندما اطلع على آراء الفلاسفة والرد عليها، **الثاني:** دعوى تأثُّر الغزالي بالفلسفة بناء على كتب نُسبت إليه والرد عليها، **الثالث:** دعوى تأثُّر الغزالي بالفلسفة لاهتمامه بالمنطق وتصنيفه فيه والرد عليها، ثُمَّ ختمت البحث بخاتمة تضمَّنت أبرز نتائجه.

أولاً: دعوى تأثُّر الغزالي بالفلسفة عندما اطلع على آراء الفلاسفة والرد عليها

الدعوى:

زعم بعض العلماء أنَّ الإمام الغزالي أثناء اطلاعه على آراء الفلاسفة، تأثَّر بهم وتبنَّى بعض مقالاتهم، ومن ذلك:

١- **قال المازري (ت٥٣٦هـ):** "عرّفني بعض أصحابه أنّه كان له عكوف على رسائل إخوان الصفا، وهي إحدى وخمسون رسالة، ومصنفها فيلسوف قد خاض في علم الشرع والعقل، فمزج ما بين

العلمين، وذكر الفلسفة وحسَّنها في قلوب أهل الشرع بأبيات يتلوها عندها وأحاديث يذكرها، ثُمَّ كان في هذا الزمان المتأخر رجل من الفلاسفة يعرف بابن سينا ملأ الدنيا تآليف في علم الفلسفة وهو فيها إمام كبير، وقد أدته قوته في الفلسفة إلى أن حاول رد أصول العقائد إلى علم الفلسفة وتلطف جهده حتى تمَّ له ما لم يتم لغيره، وقد رأيت جملاً من دواوينه، ورأيت هذا الغزالي يعول عليه في أكثر ما يشير عليه من الفلسفة".[١]

٢- **قال أبو بكر بن العربي (ت٥٤٣هـ):** "شيخنا أبو حامد بلع الفلاسفة، وأراد أن يتقيَّأهم، فما استطاع".[٢]

٣- **قال محمد بن الوليد الطرطوشي المالكي (ت٥٢٠هـ):** "أما ما ذكرت من أبي حامد، فقد رأيته، وكلمته، فرأيته جليلاً من أهل العلم، واجتمع فيه العقل والفهم، ومارس العلوم طول عمره، وكان على ذلك معظم زمانه، ثُمَّ بدا له عن طريق العلماء، ودخل في غمار العُمَّال، ثم تصوف، وهجر العلوم وأهلها، ودخل في علوم الخواطر، وأرباب القلوب، ووساوس الشيطان، ثمَّ شابها بآراء الفلاسفة، ورموز الحلاج، وجعل يطعن على الفقهاء والمتكلمين، ولقد كاد أن ينسلخ من الدين".[٣]

٤- **قال ابن تيمية (ت٧٢٨هـ):** "التصوف المخلوط بالفلسفة، كما يوجد في كلام أبي حامد ونحوه، ممَّا هو مأخوذ من رسائل إخوان الصفا وأمثالهم، ممَّن يريد أن يجمع بين ما جاءت به الكتب الإلهية والرسل المبلغون عن الله عزَّ وجلَّ، وما تقوله الصابئة المتفلسفون في العلم الإلهي".[٤]

وغير ذلك من نقولات، تذكر تأثره بالفلسفة صراحة أو إشارة.

رد الدعوى:

إنَّ هذه مجرد دعاوى تفتقر إلى إثبات بنصوص من كلام الغزالي نفسه، بل إنَّ كلام بعضهم، كالطرطوشي المالكي، تضمَّن من التجاوز ما لا يخفى على ذي لبٍّ؛ لذا وصف السُّبكي (ت٧٧١هـ) كلامه بأنَّه: دعاوى عارية عن الأدلة، ووقيعة في العلماء بغير دلالة، وأشار إلى أنَّ منشأه التعصب.[٥]

ولا يخفى أنَّ مجرد اطلاع الغزالي على كتب الفلاسفة، لا يُعدُّ مطعناً، لاسيما أنَّه قد وضع قاعدة جليلة في مقام الرَّدّ على المخالف، فقال: "وعلمت يقيناً: أنَّه لا يقف على فساد نوعٍ من العلوم، مَنْ لا

يقف على منتهى ذلك العلم، حتى يساوي أعلمهم في أصل ذلك العلم، ثُمَّ يزيد عليه، ويجاوز درجته فيطلع على ما لم يطلع عليه صاحب العلم، من غوره وغائله، وإذ ذاك يمكن أن يكون ما يدعيه من فساده حقاً".(٦)

وهذا هو المنهج العلمي السليم في الرد على المخالفين، وإلا كيف تُتاح مناقشة الخصم من غير دراية برأيه؟! لذلك ألَّف الغزالي كتابه: (مقاصد الفلاسفة) في بيان مذاهبهم، وتحرير مقالاتهم، ثُمَّ كان ثمرة ذلك تصنيفه كتاب: (تهافت الفلاسفة)، ردَّ فيه عليهم، وبيَّن بطلان مقالاتهم، وفي ذلك يقول: "شمَّرت عن ساق الجد في تحصيل ذلك العلم،(٧) ...، فأطلعني الله سبحانه وتعالى بمجرد المطالعة في هذه الأوقات المختلسة، على منتهى علومهم في أقل من سنتين، ثُمَّ لم أزل أواظب على التفكر فيه بعد فهمه قريباً من سنة، أعاوده وأردده، وأتفقد غوائله وأغواره، حتى اطَّلعت على ما فيه من خداع وتلبيس وتحقيق وتخييل، اطلاعاً لم أشكَّ فيه، فاسمع الآن حكايته، وحكاية حاصل علومهم، فإنِّي رأيتهم أصنافاً، ورأيت علومهم أقساماً، وهم – على كثرة أصنافهم – يلزمهم وصمة الكفر والإلحاد، وإن كان بين القدماء منهم والأقدمين، وبين الأواخر منهم والأوائل، تفاوت عظيم، في البعد عن الحق والقرب منه".(٨)

ثُمَّ حذَّر الغزالي من الإغترار بعلومهم وكلامهم، الذي قد يكون مخلوطاً ببعض الحق، فقال: "والآفة الثانية آفة القبول: فإنَّ من نظر في كتبهم، كإخوان الصفا وغيره، فرأى ما مزجوه بكلامهم من الحكم النبوية، والكلمات الصوفية، ربما استحسنها وقبلها، وحسُن اعتقاده فيها، فيُسارع إلى قبول باطلهم الممزوج به؛ لحُسن ظنّه ممَّا رآه واستحسنه، وذلك نوع استدراج إلى الباطل؛ ولأجل هذه الآفة يجب الزجر عن مطالعة كتبهم لما فيها من الغدر والخطر، وكما يجب صون من لا يُحسن السباحة على مزالق الشطوط، يجب صون الخلق عن مطالعة تلك الكتب، ...".(٩)

ويبدو أنَّ بوادر هذه الدعوى ظهرت في حياة الإمام الغزالي، وأجاب عليها بنفسه، كما يدل عليه قوله: "ولقد اعتُرض على بعض الكلمات المبثوثة في تصانيفنا في أسرار علوم الدين طائفة من الذين لم تستحكم في العلوم سرائرهم، ولم تنفتح إلى أقصى غايات المذاهب بصائرهم، وزعمت أنّ تلك الكلمات من كلام الأوائل، مع أنّ بعضها من مولدات الخواطر، ولا يبعد أن يقع الحافر على الحافر، وبعضها

يوجد في الكتب الشرعية، وأكثرها موجود معناه في كتب الصوفية، وَهَبْ أنَّها لم توجد إلا في كتبهم، فإذا كان ذلك الكلام معقولاً في نفسه، مؤيداً بالبرهان، ولم يكن على مخالفة الكتاب والسنة، فلِمَ ينبغي أن يُهجر ويُترك؟! فلو فتحنا هذا الباب، وتطرقنا إلى أن يُهجر كل حق سبق إليه خاطر مُبْطِل، للزمنا أن نهجر كثيراً من الحق، ولزمنا أن نهجر جملة آيات من آيات القرآن، وأخبار الرسول صلى الله عليه وسلّم، وحكايات السلف، وكلمات الحكماء والصوفية؛ لأنَّ صاحب إخوان الصفا أوردها في كتابه مستشهداً بها، ومستدرجاً قلوب الحمقى بواسطتها إلى باطل، ويتداعى ذلك إلى أن يستخرج المبطلون الحق من أيدينا بإيداعهم إياه كتبهم ...".[١٠]

فمَنْ كان هذا موقفه من الفلاسفة، وهذا رأيه فيهم، كيف يُتَّهم بالتأثر فيهم، وتبنيه مقالتهم؟!

ثانياً: دعوى تأثّر الغزالي بالفلسفة بناء على كُتُب نُسبت إليه والرد عليها

الدعوى:

استند مدعو تأثر الغزالي بالفلسفة إلى كتب نُسب إليه، من أشهرها كتاب: (المضنون به على غير أهله)، و(معارج القدس في مدارج معرفة النفس)، التي اشتملت على التصريح أو التلميح بجملة من الآراء التي قال بها الفلاسفة، كقدم العالم، ونفي العلم القديم بالجزئيات، ونفي الصفات، وإنكار حشر الأجساد، ونحو ذلك من مقالات عُرفت عن الفلاسفة،[١١] وفي نسبة هذه الكتب إلى الغزالي نظر، وفيما يأتي بيان ذلك:

رد الدعوى:

أمَّا كتاب: (المضنون به على غير أهله) فقد صرَّح ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) بأنَّه منسوب إليه، وتعوَّذ بالله أن يكون له، وذكر أنَّه شاهد على نسخة من هذا الكتاب بخط القاضي كمال الدين الشهرزوري (ت٥٧٢هـ)، أنَّه موضوع على الغزالي، ومخترع من كتاب: (مقاصد الفلاسفة)، الذي نقضه بكتاب: (تهافت الفلاسفة)، وفيه ما لا يليق بما صحَّ من فضل الرجل ودينه، ثُمَّ بيَّن ابن الصلاح السبب في عدِّ هذا الكتاب موضوعاً عليه، وهو ما تضمَّنه من آراء فلسفية، التي تنافي معتقد الغزالي، فضلاً عن كونه نقضها بكتابه: (تهافت الفلاسفة).[١٢]

وهذا ما أكده السبكي،[١٣] وعدد من الكتَّاب المعاصرين منهم: الدكتور عبد الرحمن بدوي،[١٤] والدكتور مشهد العلاَّف.[١٥]

وأمَّا كتاب: (معارج القدس في مدارج معرفة النفس)، فهو ممَّا وُضع على الغزالي أيضاً، كما بيَّنه الدكتور عبد الرحمن بدوي،[١٦] والدكتور مشهد العلاَّف.[١٧]

وعلى الرغم من تصريح العلماء قديماً وحديثاً، بأنَّ هذين الكتابين موضوعان على الإمام الغزالي، إلا أنَّنا نجد من المعاصرين: سليمان دنيا في كتابه: (الحقيقة في نظر الغزالي)،[١٨] يجزم بنسبتهما إليه؛ ليثبت أنَّ ما جاء فيهما من آراء هي مذهب الغزالي الحقيقي الذي ضنَّ به عن الجمهور، فذكر أنَّ من أراد أن يدرس الغزالي ليعرف الحقيقة في نظره كما يعتقدها، فليدرسه في كتبه التي ضَنّ بها على الجمهور، واحتفظ بها لنفسه، ولطائفة اطمأن إلى أنَّ مستواهم الفكري يقوى على تصورها بعد ما نضَّى عنها القشور والأغشية التي تُغلَّف بها، حينما تقدم إلى الجمهور، ولدينا الآن من هذه الكتب كتابان: الأول: (المضنون به على غير أهله)، الثاني: (معارج القدس)، فيسوغ لنا الآن – بعد ما ناقشنا الطعون فيهما وأبطلناها – أن نعوِّل عليهما في شرح الحقيقة عند الغزالي، لكننا سنعول على كتاب: (معارج القدس)؛ لأنَّنا لا يخالجنا في صحة نسبته إلى الغزالي ريبة، ...الخ.[١٩]

وفي نظر الباحث لم يكن سليمان دنيا مُوفَّقاً لا في المنهج الذي اعتمده، ولا في النتائج التي توصل إليها، وفيما يأتي بيان ذلك:

أ- شرحه كلام الغزالي في أقسام المذهب على غير وجهه:

زعم سليمان دنيا أنَّ الغزالي أخفى آراءه الحقيقية، وضنَّ بها على غير أهلها، منطلقاً من تقسيم الغزالي المذهب إلى أقسام ثلاثة، فلخصه تلخيصاً مُخِّلاً، وعرضه عرضاً انحاز فيه إلى نتائج مسبقة قررها، فقال:

الأول: مذهب يتعصب له المرء؛ لأنَّه مذهب البلد الذي نشأ فيه، ومذهب أهله، وهو إمَّا مذهب الاشعري، أو المعتزلي ... الخ.

الثاني: مذهب المسترشدين، وهو يختلف باختلاف حالهم، فلو كان المسترشد بليداً لا يستطيع إدراك المجردات، فلا يقال: له الإله مجرد، لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصلاً به ولا منفصلاً عنه، ولو كان ذكياً، ذكرت له حقيقة الأمر.

الثالث: المذهب الذي يعتقده المرء في خاصة نفسه، ويلقى الله عليه، ولا يبوح به إلا لمن اتصف بصفات خاصة.

ثمَّ عدَّ الغزالي في المذهب الثالث.(٢٠)

ولكن عند الرجوع إلى كتاب: (ميزان العمل)، نجد أنَّ سليمان دنيا قد أهمل التقسيم الذي أورده الغزالي، وسببه، فهو جاء إجابة لمن يتسأل: "لعلك تقول كلامك في هذا الكتاب انقسم إلى ما يطابق مذهب الأشعرية وبعض المتكلمين، ولا يفهم الكلام إلا على مذهب واحد، فما الحق من هذه المذاهب، فإن كان الكل حقاً فكيف يتصور هذا، وإن كان بعضه حقاً فما ذلك الحق؟"(٢١)

فالغزالي هنا يُورد إشكالاً مُحتَمَلاً قد يُوجَّه إليه؛ لتبنِّيه بعض الآراء مخالفاً فيها الأشاعرة الذين ينتسب اليهم، فيُجيب موضحاً: إنَّ موقف الناس من المذهب فريقان: **الأول،** يجعله اسماً مشتركاً لثلاثة مراتب: الأولى: ما يتعصب له المرء متأثراً بالبيئة التي نشأ فيها، والثانية: ما يتكلم به في الإرشاد والتعليم، وهذا لابُدَّ فيه من مراعاة حال المسترشد والمتعلم؛ لذا فهو يتغير ويختلف إيجازاً وتفصيلاً، ويكون مع كل واحد على حسب ما يحتمله فهمه، والثالثة: ما يعتقده المرء في نفسه، فهذا بينه وبين الله تعالى، فهو يدين الله تعالى به، ولا يذكره إلا لمَنْ كان مستعداً لفهمه.(٢٢)

ثُمَّ ذكر الغزالي الفريق الثاني فقال: "وهم الأكثرون، يقولون: المذهب واحد، هو المعتقد، وهو الذي يُنطق به تعليماً وإرشاداً مع كل آدمي، كيفما اختلفت حاله، وهو الذي يُتعصّب له، وهو إمَّا مذهب الأشعري أو المعتزلي أو الكرامي، أو أي مذهب من المذاهب".(٢٣)

فالغزالي عندما بيَّن رأي الفريق الأول في المذهب، لم يُرد أقسام المذهب بمعنى أنَّها تختلف عن بعضها البعض كلياً، بل قرر أنَّها رتب للمذهب الواحد، ولكنها تختلف بحسب حال المُتلقي، كما هو واضح بما مثَّل به للرُّتبة الثانية،(٢٤) بخلاف الفريق الثاني الذي لم يُراعِ هذا التنوع في المُتلقي.

وقبل أن يُفصِّل الغزالي مراتب المذهب عند الفريق الأول ويشرحها، ذكر أنَّ لكل كاملٍ ثلاثة مذاهب بهذا الاعتبار،[٢٥] وهذا فيه إشارة إلى أنَّ تقسيم المذهب على هذه المراتب هو الصواب عنده، وأنَّه يعدُّ نفسه فيه، وهذا واضح من سلوكه في التآليف، بل صرَّح بذلك في غير واحد من مؤلفاته.[٢٦]

فكأنَّه يقول: أنا من حيث الأصل أشعري شافعي، فهذه الرُّتبة الأولى، وعندما تراني أُوجز ولا أفصِّل، فلا يعني ذلك أنَّني لا أفهم اصطلاحات المتكلمين، ودقائق عباراتهم، وإنَّما أُراعي حال المسترشد، وهذه الرُّتبة الثانية، وفي الوقت نفسه عندما تراني أُخالف الأشاعرة كمذهب عقدي فكري في بعض المسائل الفرعية، أو الشافعية كمذهب فقهي، موافقاً غيرهم، فلا يعني ذلك أنَّي خرجت عن أشعريتي وشافعيتي، ولكن هذا ما أوصلني إليه اجتهادي، وهذه هي الرُّتبة الثالثة، ولمَّا كانت الآراء لا تصلح أحياناً للطرح على الملأ؛ لأنَّها تفتقر إلى استعداد علمي ونفسي، لم يناسب الحديث فيها إلا مع مَنْ هو أهلٌ لتلقيها؛ لئلا ترتد عليه فيخرج من الدين بسبب عدم فهمه لها.

ثُمَّ يشجع السائل قائلاً: "فجانِب الالتفات إلى المذاهب، وأطلب الحق بطريق النظر، لتكون صاحب مذهب، ولا تكن في صورة أعمى تقلِّدُ قائداً يرشدك إلى طريق، وحواليك ألفٌ مثل قائدك ينادون عليك، بأنَّه: أهلكك وأظلك عن سواء السبيل، وستعلم في عاقبة أمرك ظلم قائدك، فلا خلاص إلا في الاستقلال".[٢٧]

فعدم التصريح بالرأي لمن ليس أهلاً لفهمه، لا يمكن أن ننظر إليه وفق ما قرره سليمان دنيا، إذ لا يخفى ما فيه من خطر جسيم؛ لأنَّ الآراء المقصود نسبتها إلى الإمام الغزالي هنا ليست مجرد مسائل خلافية فرعية يمكن تأويلها، أو تعدد الاجتهادات فيها، بل قد تُخرج مُعْتَقِدَها من الملَّة، كالقول: بقدم العالم،[٢٨] وإنكار حشر الاجساد أو الاضطراب فيه،[٢٩] ونفي الصفات،[٣٠] فمآله اتهام الغزالي بالنفاق، فمن يُضْمِر هكذا عقيدة، ولكنه يُصرح في كلامه وتآليفه بخلافها، لا يعدو كونه منافقاً.

ب- محاولة سيلمان دنيا إثبات نسبة الكتابين إلى الغزالي:

سبق أن ذكرنا أنَّ العلماء قديماً وحديثاً أثبتوا بطلان نسبة هذين الكتابين: (المضنون به على غير أهله، ومعارج القدس) إلى الغزالي، ومع ذلك وجدنا سليمان دنيا يجزم بصحة نسبتهما إليه، وزعم أنَّه أبطل كل الطعون التي أُوردت على الكتابين المذكورين، ولكن حقيقة صنيعه لا تدل على ذلك، ولست

هنا بصدد إعادة ما كتب العلماء في إبطال نسبة هذين الكتابين، ولكن تسليط الضوء على مزيد من المعطيات التي تؤيد بطلان هذه النسبة.

١- ممَّا أيَّد به سليمان دنيا زعمه، أنَّ ابن الصلاح حكم على كتاب: (المضنون به على غير أهله) بالوضع من غير دراية ولا اطلاع عليه، وأنَّ الكتاب ليس فيه شيء من مقولات الفلاسفة المشهورة،[٣١] سوى إشارة إلى موضوع قدم العالم.[٣٢]

وهذا في الحقيقة تجنٍ على ابن الصلاح، ويبدو أنَّ هذا الحكم الخاطئ إنَّما صدر عنه؛ لأنَّه اعتمد على ما نقله السبكي في طبقاته عن ابن الصلاح مختصراً، ولو رجع إلى كتاب ابن الصلاح (طبقات الفقهاء الشافعية)، لمَّا وقع في هذا الخطأ، ولَمَا صوَّب سهام نقده إليه، فما تقدم نقله عن ابن الصلاح واضح منه اطلاعه على الكتاب، فضلاً عن أنَّ ابن الصلاح ذكر أنَّ هذه الآراء نُسبت للغزالي في كتاب آخر مختصر نُسب إليه، وأنَّه لَمَّا بحث عنه تحقق أنَّه موضوع عليه.[٣٣]

وعلى الرغم ممَّا نقله سليمان دنيا من رأي بعض الباحثين باحتمال وجود مصنف آخر وجد فيه ابن الصلاح ما ذكره، إلا أنَّه استبعد ذلك من غير تثبت، ثُمَّ زعم أنَّه أبطل كل الآراء التي طعنت في نسبة الكتاب إلى الغزالي!![٣٤]

٢- إنَّ من يريد حجب كتاب ضمَّنه آراء ضنَّ بها على غير أهلها، لا يضع لكتابه هكذا عنوان مُلفت: (المضنون به على غير أهله)، يُثير السامع لمعرفة المضنون، ومَنْ هم أهله، ومَنْ هم ليسوا بأهله، وهذا خلاف المقصود المزعوم من الكتاب، ومن ثَمَّ فإنَّ مَنْ وضع الكتاب على الغزالي قصد بهذا العنوان إثارة الفضول للطلاع عليه، لا المنع من ذلك، لكي يضمن لصق هذه الآراء بالغزالي.

٣- ممَّا اعتمده سليمان دنيا في صحة نسبة هذين الكتابين ما جاء فيهما من عبارات ونصوص، بل وأجزاء من فصول موجودة في كتب الغزالي الأخرى، وهذه ردَّها ابن الصلاح وغيره كما سبق، عندما بيَّنوا أنَّ ناحل هذه الكتب أخذ من مؤلفات الغزالي وأودعها فيها، ووضع معها آراء شخصية له.

٤- وقع سليمان دنيا في الاضطراب والتناقض في محاولاته المستميتة؛ لتأكيد صحة نسبة هذه الكتب للغزالي، فمرة يقول: كُتُبُه التي ضَنَّ، واحتفظ بها لنفسه، ولطائفة اطمأن إلى أنّ مستواهم الفكري يقوى على تصورها،[٣٥] وهذا يُفهم منه أنَّ الغزالي وجد من يلقي عليه هذه الكتب، لكنه يعود ليقول في

هامش الصفحة نفسها: وقد كان الغزالي لا ينوي أن يؤلف حول هذه الأفكار، والتي يسميها المضنون بها على غير أهلها، وأن يبقيها في صدره، لا يبوح بها إلا شفاهاً لمن يجده أهلا لها، ... ولكنه لمَّا لم يجد لعلمه هذا أهلاً يشافههم به ويوصيهم بدورهم ألا يبوحوا به إلا لأمثالهم، ...، فاضطر إلى تسطيره في الكتب التي سمَّاها مضنون بها على غير أهلها،[٣٦] وهذا يعني أنَّه لم يجد من يلقي عليه هذه الكتب شفاهاً فسطرها خشية الضياع!!

كما أنّ قوله هذا مستغرب، فالغزالي – كما يرى هو – لم يجد من يُشافههم بهذه الأسرار المزعومة، فإذا به يُسطرها، فيضعها بذلك في متناول الجميع؛ لأنَّ تدوين العلم مُوصِل بغلبة الظَّن إلى انتشاره.

٥- كان من جملة الاعتراضات التي وُجِّهت إلى كتاب: (المضنون به على غير أهله)، بأنّه كتاب ضعيف، وليس فيه ما يصلح أن يطلق عليه مضنوناً به، فدفع سليمان دنيا ذلك بأنّ الغزالي وعد بكتب كثيرة مضنون بها على غير أهلها، ثمَّ زعم أنَّ الغزالي ربما كان في توزيعه آراءه الفلسفية على جملة كتب، وجهة نظر موقفة، فما دام يريد إخفاء هذه الآراء، وعدم ذيوعها، ففي توزيعها على عدة كتب، عون له على هذا الإخفاء، حتى إذا ظفر ظافر بكتاب لم يجد فيه إلا بعض ما أخفاه الغزالي، لا كل ما أخفاه وهذا تصرف حسن من غير شك.[٣٧]

ولا أدري من أين جاء بأنَّ الغزالي وعد بكتب كثيرة، فإن كان مستنده ما ورد في آخر كتاب: (المضنون به على غير أهله) فالمذكور فيه: هو كتاب مضنون آخر،[٣٨] فلم يذكر كُتُباً كثيرة، وسائر الإشارات في غيره ليست صريحة بأنَّها كتب فضلاً عن كونها كثيرة.[٣٩]

وهذا الكلام منقوض بما جاء في (معارج القدس)، الذي جعله سليمان دينا أساس بحثه وجاء فيه: "هذا ما أردنا أن نذكره في هذا الكتاب، وقد كشفتُ الغطاء عن وجوه الأسرار المخزونة، ورفعت الحجاب عن كنوز العلوم، ودللت على الأسرار المخزونة، وأبديت فيه العلوم المكنونة المضنون بها، تقرباً إلى الإخوان الذين لهم قوة القريحة، وصفاء الذهن، وزكاء النفس، ونقاء الحدس، وتيقناً بأنَّ الزمان قد خلا من الوارثين لهذه الأسرار تلقفاً، ومن المقتصرين على الإحاطة بها استنباطاً وتأسياً، ".[٤٠]

فلا يُفهم من هذا النص غير أنَّه أودع كل الأسرار المزعومة في هذا الكتاب، ولكنه يوصي في نهاية الكتاب، بعدم وضعه في اليد غير المؤهلة، وهذا ينقض نظرية سليمان دنيا بأنَّ للغزالي كتباً كثيرة مضنوناً بها، وأنَّه فرّق حقيقة آراءه في أكثر من كتاب منها، ثُمَّ لا يخفى ما في هذا الزعم من مبالغة تأباها العقول السوية.

٦- اعتمد سليمان دنيا في تأكيد نسبة كتاب: (معارج القدس) إلى الغزالي على كونه مذكوراً في خطاب تقدَّم به أحد تلامذة الغزالي، وعدَّه دليلاً قوياً على صحة نسبته، وهذا الخطاب جاء في مقدمة كتاب: (خلاصة التصانيف في التصوف)،[٤١] وجاء فيه: "مولاي إن كان الطريق إلى جوابي مدوناً في كتبك العديدة، كإحياء العلوم، وكيمياء السعادة، وجواهر القرآن، وميزان العمل، والقسطاس المستقيم، ومعراج القدس، ومنهاج العابدين، وأمثالها فإنّ خادمك ضعيف كليل الطرف ....".[٤٢]

وعلى الرغم من أنّ النص لم يذكر (معارج القدس)، بل (معراج القدس)، ممَّا يجعل الأمر متردداً هل هو معراج السالكين، أو هو معارج القدس؟ حسم سليمان دنيا الأمر وذهب إلى أنَّ الغزالي ليس له كتاب بهذا الاسم، وإنّما له: (معراج السالكين)، وبعيد أن يكون ما في الخطاب تحريفاً عنه، فالظَّن القوي أنّه تحريف عن: (معارج القدس).[٤٣]

والغريب أنَّ هذا الأمر على أهميته أودعه سليمان دنيا في: (هامش الصفحة)، ولم يُبيِّن لنا لماذا الظنّ القوي أنَّه تحريف عن (معارج القدس)، مع أنَّ حمله على أحد الكتابين من غير دليل يعدّ تحكماً.

ويرى الباحث أنَّه بحسب ما قرره سليمان دنيا في واقع كتاب: (معارج القدس)، من أنَّه من الكتب المضنون بها، فالأولى أن يكون تحريفاً عن: (معراج السالكين)؛ لأنّه، أي كتاب: (معارج القدس)، قد تضمَّن كشف الأسرار والعلوم، ولا يُلقى إلا لفئة مخصوصة جداً، وقطعاً هذا التلميذ ليس منهم، وإلا لماذا يسأل مثل هذا السؤال: "لا أدري أي علم أنفع لي منها ليكون سبباً لهدايتي ويقودني في عرصات القيامة، ولا أدري أيضاً غير النافع منها حتى أتباعد وأحترز منه"؟![٤٤]

فضلاً عمَّا سبق، فقد ذكر الدكتور مشهد العلاّف أمراً مهما يتعلق بهذا الكتاب: (خلاصة التصانيف في التصوف)، فهو عبارة عن كتاب الغزالي: (أيها الولد) مترجماً إلى اللغة الفارسية مع زيادة ما يقارب خمس صفحات، هذه الزيادات متفقة في المعنى مع مضمون الكتاب، ويبدو أنَّ المترجم إلى

الفارسية قد زاد فيه بحسن نية، وأعطاه أسم: (خلاصة التصانيف في التصوف) لِما يحتويه من خلاصات في الأخلاق والتصوف والحكمة العملية، وعندما رأى الشيخ محمد الأمين الشافعي، وهو من أكراد العراق من مدينة أربيل، هذه الكتاب قام بترجمته من الفارسية إلى العربية، كما ذكر هو في المقدمة، والملاحظ في النسخة العربية لكتاب: (أيها الولد) لا يذكر هذا التلميذ الكتب أعلاه، بل يذكر كتاب: (الإحياء) فقط.[٤٥]

٧- وأمَّا ما تذرع به سليمان دنيا من إشارة الغزالي أو نصِّه على أنَّه ألَّف كتاباً أو كتباً مضنوناً بها،[٤٦] كما في كتاب: (جواهر القرآن)،[٤٧] وكتاب: (الاربعين في أصول الدين)،[٤٨] فإنَّ ذلك لا يقتضي أن يكون المقصود هي هذه الكتب التي تبيَّن بطلان نسبتها إليه، بل إنَّ الناظر في كلام الغزالي لا يفهم منه سوى أنَّ ثمَّة تفاصيل لا ينبغي أن تطرح لكل شخص، فلا يجوز أن يُفهم منها أنَّه يقول بحدوث العالم في كتب الرُّتبة الأولى، ثُمَّ يعود ليقول بقدمه في كتبه الأخرى، أو يُثبت الصفات في تلك وينفيها في هذه!! فما يُفهم من سياق النص أنَّه يشترط صفات معينة للخوض في الرتبة الثانية والثالثة.

على أنَّ الضَّنَّ بنوع من الكتب، بل وحتى المعلومات، قد يكون واجباً عندما لا يكون المُتلقي مستعداً لمثل لذلك، فتكون المسألة نسبية تتعلق بمستوى المُتلقين وقدرتهم على الفهم، بحيث لا يثير فيهم الشكوك ويزلزل عليهم الاعتقاد؛[٤٩] لذا حذَّر الغزالي من الخوض في علم الكلام مع من ليسوا بأهل لذلك كما سبقت الإشارة اليه، وهذا ليس بدعاً من القول، ففي الأثر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (حدِّثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يُكذب، الله ورسوله)،[٥٠] وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (ما أنت بمحدِّث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم، إلا كان لبعضهم فتنة).[٥١]

ولا يقتصر ذلك على عوام الناس، بل يشمل الخواص أيضاً، قال ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ): "وكما أنَّه لا ينبغي للعالم أن يخاطب العوام بكل علم، فينبغي أن يخصَّ الخواص بأسرار العلم؛ لاحتمال هؤلاء ما لا يحتمله أولئك، وقد عُلِم تفاوت الأفهام".[٥٢]

٨- إمعاناً من سيلمان دنيا في تثبيت نظريته، فإنَّه عمد إلى ذكر ما يوافق الآراء المذكورة في كتاب: (معارج القدس) من كتب الفلاسفة كالفارابي وابن سينا وغيرهم، في صنيع منه لإثبات وصمة هذه الآراء للغزالي.

٩- إنَّ القارئ لكتاب سليمان دنيا: (الحقيقة في نظر الغزالي)، لا يخرج بنتيجة سوى أنَّ الغزالي – حاشاه – كان يصرِّح في العلن بآراء معينة إرضاء ومسايرة للدَّهماء، ولكنَّه في الحقيقة يدين بآراء أخرى طالماً ردَّ عليها، وصنَّف في بطلانها.

وفي ختام هذا الجزء من البحث أقول: كان الواجب على سليمان دنيا أن يكون أكثر تحرياً عن صحة نسبة هذه الكتب إلى الغزالي، وأن يراجع كتابه الذي طبعته الأولى عام (١٩٤٧م)، والرابعة علم: (١٩٨٠م)، ليرى صحة ما جاء فيه، لاسيما أنَّه وقع في نوع من الاضطراب، ففي الوقت الذي جزم فيه بنسبة هذه الكتب إلى الغزالي ونفى أي ريبة في ذلك، نجده في موضع آخر يقرر أنَّ البحث عن الغزالي لن ينتج أكثر من ظنون، والظنّ يغني في مثل هذه المواطن، إذ لا سبيل إلى اليقين.[٥٣]

وهذا الكلام وإن أراد به المؤلف الاعتذار، إلا أنَّه في رأي الباحث هدم الكتاب كلّه، فهو يُقرُّ بأنَّ بحثه قائم على ظنون، ولكنه مع ذلك كتب فيه أكثر من: (٤٠٠) صفحة!! ويعتذر لنفسه أن لا سبيل إلى اليقين، فيكتفي بالظنّ، وهذا كلام عجيب غريب، هل يجوز أن نبني بحثاً كاملاً نهدم به اليقين الذي نعرفه عن الغزالي من كتبه الموثقة بناءً على ظنٍّ قام على كتبٍ مشكوك في نسبتها إليه؟!

ثالثاً: دعوى تأثُّر الغزالي بالفلسفة لاهتمامه بالمنطق وتصنيفه فيه والرد عليها

الدعوى:

قد يكون سبب ادعاء تأثُّر الغزالي بالفلسفة، ما عُرِف عنه من اهتمامه بالمنطق وتصنيفه فيه.

رد الدعوى:

يُعدُّ الإمام الغزالي من أوائل مَنْ اعتمد المنطق الأرسطي في العلوم الإسلامية،[٥٤] ثُمَّ انتشرت هذه الطريقة من بعده، وقرأ النّاس المنطق، وفرّقوا بينه وبين العلوم الفلسفيَّة، بأنَّه قانون ومعيار للأدلّة، فكانت هذه بدايات الطريقة التي سُميِّت: (طريقة المتأخرين)، في مقابل: (طريقة المتقدمين)؛[٥٥] وبسبب ذلك وُجِّهت سهام النقد للغزالي من قبل علماء المسلمين،[٥٦] ولو كان موقفه من المنطق شبيهاً، أو

حتى قريباً من موقفه المشهور من الفلسفة، لَمَا كان للمنطق الأرسطي هذا الشأن في مناهج البحث عند المسلمين.

وقد يندفع العقل للتساؤل، كيف يكون للغزالي كل هذا الموقف الصُّلب من الفلسفة، وفي الوقت نفسه يُعْلِي من شأن المنطق الأرسطي، وهو ينظر إلى ما أوصل إليه الفلاسفة من قبل؟

نعم قد نجد من الغزالي ما يشير إلى موقف مناهض للمنطق يحوم حول الموقف من الفلسفة، وذلك حين يقول في كتابه تهافت الفلسفة: "وإنّما نقلنا هذه الحكاية ليُعلم أنّه لا تَثبُّت ولا إتقان لمذهبهم عندهم، وأنَّهم يحكمون بظنٍّ وتخمين، من غير تحقيق ويقين، ويستدلون على صدق علومهم الإلهية بظهور العلوم الحسابية والمنطقية، ويستدرجون به ضعفاء العقول، ولو كانت علومهم الإلهية متقنة البراهين، نقية عن التخمين، كعلومهم الحسابية، لما اختلفوا فيها، كما لم يختلفوا في الحسابية".(٥٧)

فلم يستثنِ الغزالي المنطق كما استثنى العلوم الحسابية، ولا يخفى ما في هذا من تعريض بالمنطق وفساد طريقة القوم، ولكنه يكشف حقيقة موقفه من المنطق عندما قرر أنَّ المنطقيات: أكثرها على منهج الصواب، والخطأ فيها نادر، وإنّما يخالف الفلاسفة أهل الحق فيها بالاصطلاحات والإيرادات، دون المعاني والمقاصد، إذ غرضها تهذيب طرق الاستدلالات، وذلك مما يشترك فيه النظار،(٥٨) بل ذهب إلى أبعد من ذلك في مقدمة كتابه: (المستصفى) المنطقية، عندما قرر أنَّ هذه المقدمة ليست من جملة علم الأصول، ولا من مقدماته الخاصة به، بل هي مقدمة العلوم كلها، ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلاً.(٥٩)

ويقول أيضاً: "نعم قولهم: إنَّ المنطقيات لابُدَّ من إحكامها، فهو صحيح، ولكنَّ المنطق ليس مخصوصاً بهم، وإنَّما هو الأصل الذي نسمّيه في فن (الكلام): (كتاب النظر)، فغيّروا عباراته إلى المنطق تهويلاً، وقد نسمّيه: (كتاب الجدل)، وقد نسمّيه: (مدارك العقول)، فإذا سمع المتكايس المستضعف، اسم المنطق، ظنَّ أنَّه فنّ غريب، لا يعرفه المتكلِّمون، ولا يطلع عليه إلا الفلاسفة".(٦٠)

ولِمَا يُنبأ به الاعتماد على المنطق الأرسطي، من تأثُّرٍ بالفلسفة، نجد بعض الباحثين، كالدكتور النّشار، يرى أنّ الغزالي تغيَّر موقفه من المنطق في آخر الأمر،(٦١) وذلك بناء على كلام للغزالي في

كتابه: (المنقذ من الضلال)، ويبدو أنّه خرج بهذه النتيجة؛ لأنَّه لم ينظر في كلام الغزالي بتمامه، وإلا لتوصَّل لنتيجة مغايرة؛ لذا سأسوق نصَّ كلامه للوقف على حقيقة موقفه من المنطق.

يقول الغزالي: "وأما المنطقيات: فلا يتعلق شيء منها بالدين نفياً وإثباتاً، بل هي النظر في طرق الأدلة والمقاييس، وشروط مقدمات البرهان، وكيفية تركيبها، وشروط الحد الصحيح وكيفية ترتيبه، وأنَّ العلم إما تصور وسبيل معرفته: الحد، وإمَّا تصديق وسبيل معرفته: البرهان، وليس في هذا ما ينبغي أن يُنكر، بل هو من جنس ما ذكره المتكلمون وأهل النظر في الأدلة، وإنما يفارقونهم بالعبارات والاصطلاحات بزيادة الاستقصاء في التعريفات والتشعيبات، ومثال كلامهم فيها قولهم: إذا ثبت أنّ كل (أ) (ب)، لزم أنّ بعض (ب) (أ)، أي إذا ثبت أنّ كل إنسان حيوان لزم أنّ بعض الحيوان إنسان، ويعبرون عن هذه بأنّه الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية، وأيّ تعلق لهذا بمهمات الدين حتى يُجحَد ويُنكَر؟! فإذا أُنكر لم يحصل من إنكاره عند أهل المنطق إلا سوء الاعتقاد في عقل المنكر، بل في دينه الذي يزعم أنه موقوف على مثل هذا الإنكار، نعم لهم نوع من الظلم في هذا العلم، وهو أنهم يجمعون للبرهان شروطاً يعلم أنها تُورث اليقين لامحالة، لكنهم عند الانتهاء إلى المقاصد الدينية ما أمكنهم الوفاء بتلك الشروط، بل تساهلوا غاية التساهل، وربما ينظر في المنطق أيضاً من يستحسنه ويراه واضحاً، فيظنّ أن ما ينقل عنهم من الكفريات مؤيد بمثل تلك البراهين، فيستعجل بالكفر قبل الانتهاء إلى العلوم الإلهية، فهذه الآفة أيضاً متطرقة إليه".(٦٢)

فالغزالي مع اعتماده للمنطق كمنهج بحث، إلا أنَّه لم يتأثر بالآراء الفلسفية، فنجده يُبرِّئ ساحة المنطق من النتائج التي وصل إليها الفلاسفة، متهماً إياهم بالخطأ في استعمال المنطق، وكذا يُلفت النظر إلى سلبية أخرى، وهي أنَّه ربما يستحسن المرء المنطق، فيقع في نفسه أنَّ ما نقل عن الفلاسفة حق؛ لأنَّه قائم على المنطق، فالخلل عنده ليس في المنطق نفسه، بل في تطبيق الفلاسفة لقواعد المنطق.

لذلك ظل الغزالي متمسكاً بالمنطق، حتى بعد ميله إلى طريق التصوف، ولو ثمَّة تغيُّر في موقفه من المنطق لصرح به، بل نجده يؤكد على اعتبار المنطق حتى في أواخر كتبه، كـ(المنقذ من الضلال)، وكان لهذا الموقف الأثر الكبير في استمرار المنهجية التي اتبعها الغزالي فيمن جاء بعده.

الخاتمة

١- استند مدعو تأثُّر الغزالي بالفلسفة على أمور أبرزها ثلاثة: ما عُرِف عنه من اشتغاله بتحرير مقالات الفلاسفة والرَّد عليها، وبعض الكُتُب التي نُسبت إليه، واهتمامه بالمنطق وتصنيفه فيه.

٢- يبدو أنَّ دعوى تأثُّر الغزالي بالفلسفة ظهرت في وقت مبكر أيام حياته، وأجاب بأنَّ بعض ما انتُقد عليه، ونسب به إلى الفلسفة، ليس ممَّا انفردوا به، بل هو ممَّا يندرج تحت أصل من الشرع، أو كان مؤيداً بالبرهان، ونحو ذلك.

٣- إنَّ دعوى تأثُّر الغزالي بالفلسفة، هي دعوى باطلة عارية عن الإثبات، فضلاً عن كونها تتعارض مع موقف الغزالي الصريح من الفلسفة.

٤- بطلان نسبة كتَابَيْ: (المضنون به على غير أهله)، و(معارج القدس في مدارج معرفة النفس)، إلى الغزالي، وهو ما قرره العلماء قديماً، وأكده الباحثون المعاصرون، وما ذكره سليمان دنيا لم ينتهض لتغيير هذا الحكم.

٥- إنَّ تقسيم الغزالي للمذهب إلى مراتب ثلاث، إنَّما عنى به مراعاة حال المُتلقي، والتحذير من إلقاء تفاصيل العلم ودقائقه إلا لمَنْ هو أهلٌ لها؛ لئلا ترتد عليه فيخرج من الدين بسبب عدم فهمه لها.

٦- المنهج الذي سلكه سليمان دنيا في محاولة إثبات تأثُّر الغزالي بالفلسفة، مآله أنَّ الغزالي كان يُضْمِر اعتقاداً ولكنه يُصرح في كلامه وتآليفه بخلافه وهذا بمثابة الاتهام بالنفاق، بطريق غير مباشر.

٧- على الرغم من اعتماد الغزالي على المنطق وإشادته به، فإنَّ ذلك لا يقتضي تأثُّره بالفلسفة، لا سيما أنَّه يرى فيه قانوناً ومعياراً مجرداً للأدلَّة؛ لذلك برَّئ ساحته متهماً الفلاسفة بالخطأ في استعماله، والخلل في تطبيق قواعده، وليس في المنطق نفسه.

٨- تبيَّن خطأ من ظنَّ تغيُّر موقف الغزالي من المنطق في أواخر أيامه.

ختاماً أسأل الله تعالى أن أكون قد وُفقتُ في الذَّب عن الإمام الغزالي رحمه الله، وتبرئته من دعوى التأثُّر بالفلسفة، وأن يكون هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، وليس لأحد غيره فيه شيئاً.

وآخر دعونا أن الحمد لله ربِّ العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

المصادر

١- إلجام العوام عن علم الكلام، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، مطبعة محب، سوق باب عالي، ب.ط، ١٢٨٧هـ.

٢- إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، دار المعرفة، بيروت، ب.ط، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٣- الآداب الشرعية والمنح المرعية، محمد بن مفلح بن محمد الحنبلي (ت٧٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٤- الأربعين في أصول الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٥- تهافت الفلاسفة، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، ت: د. سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ١٩٨٠م.

٦- جامع الرسائل، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تح: د. محمد رشاد سالم، دار العطاء، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٧- جواهر القرآن، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، ت: د.محمد رشيد رضا القباني، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٢، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦م.

٨- الحقيقة في نظر الغزالي، د. سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٨٠م.

٩- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تح: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٠- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي(ت٢٥٦هـ)، تح: حمد زهير بن ناصر الناصر، ترقيم: فؤاد عبد الباقي، تعليقات: د. مصطفى ديب البغا، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١١- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله A)، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاؤه)/دار الحديث، القاهرة، توزيع: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

١٢- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، تح: د. محمود محمد الطناحي/د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.
١٣- طبقات الفقهاء الشافعية، أبو عمرو، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن المعروف بـ(ابن الصلاح) (ت٦٤٣هـ)، تح: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
١٤- علم الكلام وأصول الاستدلال على العقيدة دراسة مقارنة، محمد محسن راضي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد/كلية العوم الإسلامية، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
١٥- كتب الإمام الغزالي الثابت منها والمنحول، نسخة الكترونية.
١٦- مؤلفات الغزالي، د. عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٢، ١٩٧٧م.
١٧- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، بلا طبعة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
١٨- مجموعة رسائل الإمام الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، نسخة: محققة مصححة بإشراف مكتب الدراسات، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
١٩- المستصفى من علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، ت: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٢٠- معارج القدس في مدراج معرفة النفس، منسوب إلى الغزالي (ت٥٠٥هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٥م.
٢١- مقاصد الفلاسفة، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، تح: د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ب.ط، ١٩٦١م.
٢٢- مناهج البحث عند مفكري الإسلام، د. علي سامي النشار، دار النهضة العربية، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٢٣- المنقذ من الضلال، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، دار الكتب الحديثة، مصر، ب.ط، ١٩٧١م.
٢٤- ميزان العمل، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، تح: د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٤م.

هوامش البحث

(١) طبقات الشافعية للسبكي، ٢٤١/٦.

(٢) سير أعلام النبلاء، ٣٢٧/١٩..

(٣) سير أعلام النبلاء، ٣٣٩/١٩. وينظر: طبقات الشافعية، ٢٤٣/٦.

(٤) جامع الرسائل لابن تيمية، ١٦٨/١.

(٥) ينظر: طبقات الشافعية للسبكي، ٢٥٢/٦.

(٦) المنقذ من الضلال، ١٢٦.

(٧) يعني: الفلسفة.

(٨) المنقذ من الضلال، ١٢٦-١٢٧.

(٩) المنقذ من الضلال، ١٥٥-١٥٦.

(١٠) المنقذ من الضلال، ١٥٣-١٥٤.

(١١) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح، ٢٦٣/١-٢٦٤. جامع الرسائل، ١٦٩/١.سير أعلام النبلاء، ٣٢٩/١٩. طبقات الشافعية للسبكي، ٢٥٧/٦.

(١٢) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح، ٢٦٣/١-٢٦٤. سير أعلام النبلاء، ٣٢٩/١٩.

(١٣) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، ٢٥٧/٦.

(١٤) ينظر: مؤلفات الغزالي، ١٥٢-١٥٥.

(١٥) ينظر: كتب الامام الغزالي الثابت منها والمنحول، نسخة الكترونية.

(١٦) ينظر: مؤلفات الغزالي، ٢٤٤-٢٤٧.

(١٧) ينظر: كتب الامام الغزالي الثابت منها والمنحول، نسخة الكترونية.

(١٨) وهو في الأصل أطروحة دكتوراه، طبعتها دار المعارف- القاهرة، عدة طبعات. بين عامي: ١٩٤٧-١٩٨٠.

(١٩) ينظر: الحقيقة في نظر الغزالي، ١١٨-١١٩.

(٢٠) ينظر: الحقيقة في نظر الغزالي، ٥٧-٥٨. وذكر هذا الكلام أيضاً في تحقيقه لكتاب تهافت الفلاسفة، ٦٢-٦٥.

(٢١) ميزان العمل، ٤٠٥.

(٢٢) ينظر: ميزان العمل، ٤٠٥-٤٠٨.

(٢٣) ميزان العمل، ٤٠٨-٤٠٩.

[٢٤] إذ قال: "وهذا لا يتعين على وجه واحد، بل يختلف بحسب المسترشد، فيُناظر كل مسترشد بما يحتمله فهمه فإن وقع له مسترشد تركي أو هندي، أو رجل بليد جلف الطبع، وعلم أنَّه لو ذكر له أنَّ الله تعالى ليس ذاته في مكان، وأنه ليس داخل العالم ولا خارجه، ولا متصلاً بالعالم ولا منفصلاً عنه، لم يلبث أن يُنكر وجود الله تعالى، ويكذب به، فينبغي أن يقرر عنده أن الله تعالى على العرش، وأنَّه يرضيه عبادة خلقه، ويفرح بها فيثيبهم ويدخلهم الجنة عوضاً وجزاء، وإن احتمل أن يذكر له ما هو الحق المبين يكشف له، فالمذهب بهذا الاعتبار يتغير ويختلف، ويكون مع كل واحد على حسب ما يحتمله فهمه". ميزان العمل، ٤٠٨.

[٢٥] ينظر: ميزان العمل، ٤٠٦.

[٢٦] ينظر: إحياء علوم الدين، ٢٢/١، ٩٧-٩٩. إلجام العوام عن علم الكلام، ٣٧-٣٨، ٤٢-٤٣، ٨٩-٩١. علم الكلام وأصول الاستدلال على العقيدة، ٢٢٩-٢٣٢.

[٢٧] ميزان العمل، ٤٠٩.

[٢٨] ينظر: الحقيقة في نظر الغزالي، ١٠٠، ٢٣٧-٢٣٨. وينظر: مجموعة رسائل الإمام الغزالي (المضنون به على غير أهله)، ٣٣٥-٣٣٦. معارج القدس، ١٤٣-١٤٤، ١٧٢-١٧٣، ١٧٦-١٧٧.

[٢٩] ينظر: الحقيقة في نظر الغزالي، ٣٥٨-٣٦٤. وينظر: معارج القدس، ١٤٧-١٥٥.

[٣٠] ينظر: الحقيقة في نظر الغزالي، ١٨٣، ٢٠٦، ٢١٢. وينظر: معارج القدس، ١٦٦-١٦٨.

[٣١] كقدم العالم، ونفي العلم القديم بالجزئيات، ونفي الصفات، وإنكار حشر الأجساد.

[٣٢] ينظر: الحقيقة في نظر الغزالي، ٩٨-١٠٠.

[٣٣] ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح، ٢٦٣/١-٢٦٤.

[٣٤] ينظر: الحقيقة في نظر الغزالي، ١٠١-١٠٢.

[٣٥] ينظر: الحقيقة في نظر الغزالي، ١١٨.

[٣٦] ينظر: الحقيقة في نظر الغزالي، هامش ١١٨.

[٣٧] ينظر: الحقيقة في نظر الغزالي، ١٠٠-١٠٢.

[٣٨] ينظر: مجموع رسائل الإمام الغزالي، ٣٥٨.

[٣٩] ينظر: جواهر القرآن، ٤٣. الأربعين في أصول الدين، ١٧.

[٤٠] معارج القدس، ١٨٠-١٨١.

[٤١] ينظر: الحقيقة في نظر الغزالي، ١١١.

[٤٢] مجموعة رسائل الإمام الغزالي (خلاصة التصانيف)، ١٦٥-١٦٦.

[٤٣] ينظر: الحقيقة في نظر الغزالي، ١١١.

[٤٤] مجموعة رسائل الإمام الغزالي (خلاصة التصانيف)، ١٦٥.

[٤٥] ينظر: كتب الامام الغزالي الثابت منها والمنحول، نسخة الكترونية. وينظر: مجموعة رسائل الإمام الغزالي (أيها الولد)، ٢٧٥.

[٤٦] ينظر: الحقيقة في نظر الغزالي، ٩٢-٩٥.

[٤٧] ينظر: جواهر القرآن، ٤٣.

[٤٨] ينظر: الأربعين في أصول الدين، ١٧.

[٤٩] ينظر: علم الكلام وأصول الاستلال على العقيدة، ٢٥٠-٢٥١.

[٥٠] صحيح البخاري، (كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم، كراهية أن لا يفهموا)، ١٢٧/٣٧/١.

[٥١] صحيح مسلم، (المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع) ١١/١.

[٥٢] الآداب الشرعية والمنح المرعية، ٦٤/٢.

[٥٣] ينظر: الحقيقة في نظر الغزالي، ١١١.

[٥٤] لأنَّ الغزالي مسبوق بابن حزم (ت٤٥٦هـ) في الاهتمام بالمنطق، والتصنيف فيه، والدعوة إلى الاستفادة منه في علوم الشريعة. ينظر: علم الكلام وأصول الاستدلال على العقيدة، ١٠٩-١١٠.

[٥٥] ينظر: علم الكلام وأصول الاستدلال على العقيدة ، ١٠٢-١٠٤، ١٠٨-١٠٩.

[٥٦] ينظر: مجموع الفتاوى، ١٨٤/٩، ٢٣٠-٢٣١. سير أعلام النبلاء، ٣٢٩/١٩. طبقات الشافعية للسبكي، ٢٥٦/٦.

[٥٧] تهافت الفلاسفة، ٧٦-٧٧.

[٥٨] ينظر: مقاصد الفلاسفة، ٣٢. وينظر: تهافت الفلاسفة، ٨٥. المنقذ من الضلال، ١٤١-١٤٢.

[٥٩] ينظر: المستصفى، ١٠.

[٦٠] تهافت الفلاسفة، ٨٥.

[٦١] ينظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ١٧٢-١٧٣.

[٦٢] المنقذ من الضلال، ١٤١-١٤٢.